



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Dār al-iftā' DE - دار الإفتاء ألمانيا | Tichborne Road | Bradford BD5 8AU

Kategorie: Gebet

Fatwa-ID	Überschrieben	Datum	Seite
Fatwa_42_de	—	18.03.2021	1/8

GÜLTIGKEIT DER TÄGLICHEN GEBETE BEI LAUTER REZITATION DIESER

1 FRAGE

As-salāmu 'alaikum wa-rahmatu 'ilāhi wa-barakātuh,

Sind meine täglichen Gebete gültig, wenn ich alles laut sage, damit mein kleiner Sohn, der manchmal spielerisch mitbetet, die Suren usw. auswendig lernen kann?



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Seite

2/8

2 ANTWORT

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته

حامدا ومصليا ومسلما

Zuallererst muss verstanden werden, dass nicht alles was im täglichen Gebet aufgesagt wird in dieser Hinsicht dieselbe Regelung hat. Im Gebet werden grundsätzlich zwei Arten von Gebeten aufgesagt:

1. Qirā'ah (Rezitation des Qur'ān)
2. Adhkār & Ad'iyah (Andere Bittgebete und Aufsayungen)

Bei der Rezitation des Qur'ān, welches im Gebet stattfindet, kann dies in den ersten 2 Raka'āt (Gebetseinheiten) der lauten Pflichtgebete (Maghrib, 'Ishā', Fajr), wie auch in allen Raka'āt (Gebetseinheiten) der freiwilligen Nachtgebete (Sunan/Nawāfil der Nacht) laut aufgesagt werden. (1).

Die Adhkār und Ad'iyah welche im Gebet aufgesagt werden, werden wiederum in 2 Arten aufgeteilt:

1. Adhkār: Welche unter anderem auch als Kennzeichen der Bewegungen des Gebets zählen, wie z.B. Takbīrah at-Tahrīmah zum Beginn des Gebets und die Takbīrāt beim Aufstehen/Runtergehen
2. Adhkār und Ad'iyah: Welche nicht dazu dienen wie z.B. Tashahhud (At-Tahiyyāt), Tasbīhāt (Subhāna rabbī al-'Adhīm/ Subhāna rabbī al-A'lā)

Die Adhkār der ersten Art werden leise aufgesagt, außer man hat die Absicht das Gebet zu leiten: Die Adhkār der zweiten Art werden allgemein unabhängig davon, ob man vorbetet, oder allein sein Gebet verrichtet, leise gelesen (2).

Infolgedessen spricht für einen Mann¹ nichts dagegen, sich an die obigen Regelungen zu halten und die Teile der Gebete, welche laut rezitiert werden dürfen, laut zu rezitieren, damit das Kind sich an das Gebet wie auch an den Qur'ān, welcher darin rezitiert wird, gewöhnt. **Wobei zu beachten ist, dass die Hauptabsicht hierbei die Rezitation des Qur'ān, um das Gebet zu vervollständigen, sein sollte, da das Gebet ungültig werden könnte, wenn man mit seiner Rezitation im Gebet das bloße Lehren beabsichtigt.** (3)

Wallāhu a'lam

¹ Eine Frau verrichtet alle ihre Gebete leise (4)

3 QUELLENANGABE

(1)

ثم يفتتح القراءة، ويخفي بسم الله الرحمن الرحيم. فإن كان إماماً وكان في صلاة يُجهر فيها بالقرآن جهر بالقرآن. وإن كان في صلاة لا يجهر فيها بالقرآن أسرَ وقرأ في نفسه. وإن كان وحده ليس بإمام قرأ في نفسه إن شاء وإن كان في صلاة يُجهر فيها بالقرآن، وإن شاء جهر وأسمع أذنيه. والقراءة في الركعتين الأوليين من الظهر والعصر والمغرب والعشاء في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الأخرتين يقرأ بفاتحة القرآن. قلت: فإن لم يقرأ فيهما أو قرأ في واحدة ولم يقرأ في الأخرى؟ قال: يجزيه. والقراءة في الفجر في كل ركعة، يقرأ بفاتحة القرآن وسورة. والإمام والذي يصلي وحده في ذلك سواء.

كتاب الأصل للشيباني، باب الدخول في الصلاة، ج1، ص6

قلت: أريت إماماً صلى يقوم فجهر بالقراءة في صلاة يخافت فيها أو خافت في صلاة يجهر فيها بالقرآن؟ قال: قد أساء، وصلاته تامة. قلت: فإن فعل ذلك ساهياً؟ قال: عليه سجدتا السهو. قلت: فإن لم يكن إماماً ولكنه صلى وحده فخافت فيما يجهر فيه أو جهر فيما يخافت فيه؟ قال: ليس عليه شيء. قلت: من أين اختلفا؟ قال: إذا كان الرجل وحده وأسمع أذنيه القرآن أو رفع ذلك أو خفض في نفسه أجزاء ذلك، وليس عليه سهو؛ لأنه وحده. وإذا كان الإمام فلا بد له من أن يضع ذلك موضعه. فإن كان ساهياً فيما صنع وجب عليه سجدتا السهو. وإن تعمد لذلك فقد أساء، وصلاته تامة.

كتاب الأصل للشيباني، باب السهو في الصلاة وما يقطعها، ج1، ص196

(ومنها) الجهر بالقراءة فيما يجهر وهو الفجر والمغرب والعشاء في الأوليين، والمخافتة فيما يخافت وهو الظهر والعصر إذا كان إماماً. والجملتة فيه أنه لا يخلو إما أن يكون إماماً أو منفرداً، فإن كان إماماً يجب عليه مراعاة الجهر فيما يجهر، وكذا في كل صلاة من شرطها الجماعة كالجمعة والعيدين والترويحيات، ويجب عليه المخافتة فيما يخافت، وإنما كان كذلك لأن القراءة ركن يتحمله الإمام عن القوم فعلاً، فيجهر ليتأمل القوم ويتفكروا في ذلك، فتحصل ثمرة القراءة وقائدتها للقوم، فتصير قراءة الإمام قراءة لهم تقديراً، كأنهم قرءوا.

وثمره الجهر تقوت في صلاة النهار؛ لأن الناس في الأغلب يحضرون الجماعات في خلال النسب والتصرف والانتشار في الأرض، فكانت قلوبهم متعلقة بذلك، فيشتغلهم ذلك عن حقيقة التأمل فلا يكون الجهر مفيداً بل يقع تسبباً إلى الأتم بترك التأمل، وهذا لا يجوز، بخلاف صلاة الليل؛ لأن الخضور إليها لا يكون في خلال الشغل، وبخلاف الجمعة والعيدين؛ لأنه يؤدي في الأخايين مرة على هيئة مخصوصة من الجمع العظيم وحضور السلطان وغير ذلك فيكون ذلك مبعثاً على إحصار القلب والتأمل؛ ولأن القراءة من أركان الصلاة والأركان في الفرائض تؤدي على سبيل الشهرة نون الإخفاء، ولهذا «كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يجهر في الصلوات كلها في الابتداء» إلى أن قصد الكفار أن لا يسمعوا القرآن وكادوا يلغون فيه فخافت النبي - صلى الله عليه وسلم - بالقراءة في الظهر والعصر؛ لأنهم كانوا مستعدين للأذى في هذين الوقتين، ولهذا كان يجهر في الجمعة والعيدين؛ لأنه أقامهما بالمدينة وما كان للكفار بالمدينة قوة الأذى، ثم وإن زال هذا العذر بقيت هذه السنة كالرمل في الطواف ونحوه؛ ولأنه واظب على المخافتة فيهما في عمره فكانت واجبة؛ ولأنه وصف صلاة النهار بالجماع وهي التي لا تبين، ولا يتحقق هذا الوصف لها إلا بترك الجهر فيها، وكذا واظب على الجهر فيما يجهر والمخافتة فيما يخافت وذلك دليل الوجوب، وعلى هذا عمل الأمة ويخفي القراءة فيما سوى الأوليين؛ لأن الجهر صفة القراءة المفروضة، والقراءة ليست بفرض في الأخرين لما بيننا فيما تقدم، وإذا ثبت هذا فنقول: إذا جهر الإمام فيما يخافت أو خافت فيما يجهر فإن كان عامداً يكون مسيئاً، وإن كان ساهياً فعليه سجود السهو؛ لأنه وجب عليه إسماع القوم فيما يجهر، وإخفاء القراءة عنهم فيما يخافت، وترك الواجب عمداً يوجب الإساءة، وسهواً يوجب سجود السهو وإن كان منفرداً فإن

كانت صلاة يخافت فيها بالقراءة خافت لا مخالفة، وهو رواية الأصل، وذكر أبو يوسف في الإملاء إن زاد على ما يسمع أذنيه فقد أساء.

وذكر عمام بن أبي يوسف في مختصره وأثبت له خيار الجهر والمخافتة، استدلالاً بعدم وجوب السهو عليه إذا جهز، والصحيح رواية الأصل لقوله - صلى الله عليه وسلم -: «صلاة النهار عجماء من غير فصل»؛ ولأن الإمام مع حاجته إلى إسراع غيره يخافت فالمنفرد أولى ولو جهز فيها بالقراءة فإن كان عامداً يكون مسيئاً، كذا ذكر الكرخي في صلاته وإن كان ساهياً لا سهو عليه تصح عليه في باب السهو بخلاف الإمام.

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الواجبات الأصلية في الصلاة، ج 1، ص 161

قال (ويجهز الإمام وجوباً) أي جهزاً واجباً على أنه مصدر بمعنى اسم الفاعل، وقوله بحسب الجماعة صفة ثانية للجهر. ولا يخفى أنه لا يلزم من اتصاف الجهر بهذين الوصفين أن يتصف كونه بحسب الجماعة بالوجوب أيضاً، نعم لو جعل خالاً من ضمير وجوباً المؤول باسم الفاعل يلزم ذلك، ولا داعي إلى حمل الكلام على ما يفسد المعنى مع تبادر غيره فافهم. (قوله فإن زاد عليه أساء) وفي الزاهد عن أبي جعفر: لو زاد على الحاجة فهو أفضل، إلا إذا جهز نفسه أو أدى غيره فهستائى..... (قوله إن قصد الإمامة إلخ) عزاه في الفتية إلى فتاوى الكرماني، ووجهه أن الإمام منفرد في حق نفسه، وإذا لا يخفى في لا يوم أحداً ما لم يتو الإمامة، ولا يحصل ثواب الجماعة إلا بالنية، ولا تفسد الصلاة بمخاذاة المرأة إلا بالنية كما مر في بحث النية، وسيدكر في باب الوتر عند ذكر كراهة الجماعة في التطوع على سبيل التداعي أنه لا كراهة على الإمام لو لم يتو الإمامة، فإذا كان كذلك فكيف تلزمه أحكام الإمامة بدون التزام فافهم (قوله وأولى العشاءين) بفتح الياء الأولى وكسر الثانية فهستائى. والعشاءان: المغرب والعتمة (قوله أي في رمضان فقط) مأخوذ من المصنف في المنح، حيث قال: وقيدنا الوتر بكونه بعد التراويح لأنه إنما يجهز في الوتر إذا كان في رمضان لا في غيره كما أفاده ابن نجيم في بخره، وهو وارد على إطلاق الزيلعي الجهر في الوتر إذا كان إماماً اه فدل كلامه على أن مراده في مثله بقوله بعدها كونه في رمضان هو المستنون أعم من أن يكون بعد التراويح أو لا، وبه سقط ما يأتي عن مجمع الأنهر، لكن يرد عليه أنه يقتضي أنه لو صلى الوتر جماعة في غير رمضان لا يجهز به وإن لم يكن على سبيل التداعي، ويحتاج إلى نقل صريح، وإطلاق الزيلعي يخالفه، وكذا ما يأتي من أن المنتقل بالليل لو أم جهز فتأمل (قوله قلت إلخ) علمت أنه غير وارد (قوله نعم في الفهستائى) فيه أن الفهستائى صرح بعده بتصحيح خلافه (قوله ويسر في غيرها) وهو الثالثة من المغرب والأخريان من العشاء، وكذا جميع ركعات الظهر والعصر وإن كان بعرفة خلافاً لمالك كما في الهداية (قوله وهو أفضل) ليكون الأداء على هيئة الجماعة، ولهذا كان أداءه بأذان وإقامة أفضل، وزوي في الخبر «أن من صلى على هيئة الجماعة صلّت بصلاته صفوف من الملايكة» منح (قوله على المذهب) كذا في البحر راداً على ما في العناية من أن ظاهر الرواية أنه مخير.

الهداية مع شرحه العناية، فصل في القراءة، ج 1، ص 326

أقول: ما في العناية صرح به أيضاً في النهاية والكفاية والمعراج. ونقل في التتارخاتية عن المحيط أنه لا سهو عليه إذا جهز فيما يخافت لأنه لم يترك واجباً، وعلله في الهداية في باب سجود السهو بأن الجهر والمخافتة من خصائص الجماعة. وقال الشراخ: إنه جواب ظاهر الرواية. وأما جواب رواية النواير فإنه يلزمه السهو. وفي الأخيرة: إذا جهز فيما يخافت عليه السهو. وفي ظاهر الرواية ولا سهو عليه، نعم صح في الدرر تبعاً للفتح والتبيين وجوب المخافتة، ومضى عليه في شرح المنية والبحر والشهر والمنح. وقال في الفتح: فحيث كانت المخافتة واجبة على المنفرد ينبغي أن يجب بتركها السجود اه فتأمل (قوله فلو أم) أي فلو صلى المنتقل بالليل إماماً جهز، ومقتضاه أن الوتر في غير رمضان كذلك لأن كلا منهما نكزة فيه الجماعة على سبيل التداعي، وبدونه لا. وإذا وجب الجهر في النقل يجب في الوتر كما أفهمته عبارة الزيلعي أفاده الرحماني.

أقول: ما في العناية صرح به أيضاً في النهاية والكفاية والمعراج. ونقل في التتارخاتية عن المحيط أنه لا سهو عليه إذا جهز فيما يخافت لأنه لم يترك واجباً، وعلله في الهداية في باب سجود السهو بأن الجهر والمخافتة من خصائص الجماعة. وقال الشراخ: إنه جواب ظاهر الرواية. وأما جواب رواية النواير فإنه يلزمه السهو. وفي الأخيرة: إذا جهز فيما يخافت عليه السهو. وفي ظاهر الرواية ولا سهو عليه، نعم صح في الدرر تبعاً للفتح والتبيين وجوب المخافتة، ومضى عليه في شرح المنية والبحر والشهر والمنح. وقال في الفتح: فحيث كانت المخافتة واجبة على المنفرد ينبغي أن يجب بتركها السجود اه فتأمل (قوله فلو أم) أي فلو صلى المنتقل بالليل إماماً جهز، ومقتضاه أن الوتر في غير رمضان كذلك لأن كلا منهما نكزة فيه الجماعة على سبيل التداعي، وبدونه لا. وإذا وجب الجهر في النقل يجب في الوتر كما أفهمته عبارة الزيلعي أفاده الرحماني.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Seite

5/8

مَطْلَبٌ فِي الْكَلَامِ عَلَى الْجَهْرِ وَالْمُخَافَةِ (قَوْلُهُ وَيُخَافُ الْمُنْفَرِدُ إِخْ) أَمَّا الْإِمَامُ فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ يَجْهَرُ أَدَاءً وَقَضَاءً (قَوْلُهُ فِي وَقْتِ الْمُخَافَةِ) قَبْدٌ بِهِ لِأَنَّهُ إِنْ قَضَى فِي وَقْتِ الْجَهْرِ خَيْرٌ كَمَا لَا يَخْفَى ح (قَوْلُهُ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ) لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا وَقْتُ جَهْرٍ فَيُخَيَّرُ فِيهِ، لَكِنْ فِي بَعْضِ نُسَخِ الْهَدَايَةِ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ (قَوْلُهُ كَمَا فِي الْهَدَايَةِ) قَالَ فِيهَا لِأَنَّ الْجَهْرَ مُخْتَصٌّ، إِمَّا بِالْجَمَاعَةِ حَتْمًا أَوْ بِالْوَقْتِ فِي حَقِّ الْمُنْفَرِدِ عَلَى وَجْهِ التَّخْيِيرِ وَلَمْ يُوَجَدْ أَحَدُهُمَا (قَوْلُهُ لَكِنْ تَعَقَّبَهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ) قَالَ فِي الْخَزَائِنِ: هَذَا مَا صَحَّحَهُ فِي الْهَدَايَةِ وَلَمْ يُوَافِقْ عَلَيْهِ، بَلْ تَعَقَّبَهُ فِي الْغَايَةِ وَنَظَرَ فِيهِ فِي الْفَتْحِ، وَبَحَثَ فِيهِ فِي النَّهَائِيَةِ، وَحَرَّرَ خُسْرُو أَنَّهُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ رِوَايَةً وَلَا بَرَاءَةً. وَقَدْ اخْتَارَ شَمْسُ الْأُنْمَةِ وَفَخْرُ الْإِسْلَامِ وَالْإِمَامُ التَّمْرَتَايْنِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ الْقَضَاءَ كَالْأَدَاءِ. قَالَ قَاضِي خَانَ: هُوَ الصَّحِيحُ. وَفِي التَّخْيِيرَةِ وَالْكَافِي وَالنَّهْرِ: هُوَ الْأَصَحُّ. وَفِي الشَّرْحِ التَّوْبِيَّاتِيِّ: إِنَّهُ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَجْهَهُ. أَمَّا وَأَجِيبُ عَنْ اسْتِدْلَالِ الْهَدَايَةِ بِمَنْعِ الْخَصْرِ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ لِلْجَهْرِ الْمُخَيَّرِ سَبَبٌ آخَرَ وَهُوَ مُوَافَقَةُ الْأَدَاءِ. أَمَّا (قَوْلُهُ كَمَنْ سَبَقَ بِرُكْعَةٍ مِنَ الْجُمُعَةِ إِخْ) أَيُّ أَنَّهُ إِذَا قَامَ لِيَقْضِيهَا لَا يَلْزَمُهُ الْمُخَافَةُ، بَلْ لَهُ أَنْ يَجْهَرَ فِيهَا لِيُوَافِقَ الْقَضَاءَ الْأَدَاءَ مَعَ أَنَّهُ قَضَاهَا فِي وَقْتِ الْمُخَافَةِ، فَعَلِمَ أَنَّ الْجَهْرَ لَمْ يَخْتَصَّ سَبَبُهُ بِالْجَمَاعَةِ أَوْ بِالْوَقْتِ، بَلْ لَهُ سَبَبٌ آخَرَ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ فِي الْهَدَايَةِ، فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَلِيلٌ لِمَا رَجَّحَهُ الْجَمَاعَةُ؛ وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ ظَهَرَ وَجْهُ اقْتِصَارِهِ عَلَى الْجُمُعَةِ وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ لَوْ سَبَقَ بِرُكْعَةٍ مِنَ الْعِشَاءِ وَنَحْوِهِ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ اثْبَاتَ الْجَهْرِ فِي الْقَضَاءِ فِي وَقْتِ الْمُخَافَةِ لَا مُطْلَقًا فَافْتَهُمُ.

رد المحتار، فصل في القراءة، ج1، ص532

(2)

وقيد المصنف بالقراءة؛ لأن ما عداها من الأذكار فيه تفصيل إن كان ذكرا وجب للصلاة فإنه يجهر به كتكبيرة الافتتاح وما ليس بفرض فما وضع للعلامة فإنه يجهر به كتكبيرات الانتقال عند كل خفض ورفع إذا كان إماما أما المنفرد والمقتدي فلا يجهران به، وإن كان يختص ببعض الصلاة كتكبيرات العيدين جهر به، وكذا القنوت في مذهب العراقيين واختار صاحب الهداية الإخفاء به وأما ما سوى ذلك فلا يجهر به مثل التشهد وأمين والتسبيحات؛ لأنها أذكار لا يقصد بها العلامة كذا في السراج الوهاج.

البحر الرائق، آداب الصلاة، ج1، ص356

(3)

ثم اختلف المشايخ بأن المقتدي يتنوي الفتح على إمامه أو قراءة القرآن، فمنهم من قال: يتنوي بالفتح التلاوة، ومنهم من قال: يتنوي الفتح دون التلاوة. قال المصنف (هو الصحيح) إشارة إلى أن الأول ليس بصحيح؛ لأن المقتدي رخص له في الفتح على إمامه ومنع عن القراءة فلا يدع ما رخص له إلى ما نهى عنه، وإنما هذا إذا أراد أن يفتح على غير إمامه فإنه يتنوي القراءة دون التلخيص على ما يُذكر.

العناية شرح الهداية، باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها، ج1، ص400

(قوله لأنه تعليم وتعلم لغير حاجة) لأن المستفتح كانه يقول إذا انتهت إلى هذا فبعده ماذا والذي فتح عليه كانه يقول إذا انتهت إلى هذا فبعده هذا فيكون من كلام الناس كذا في السراج.

البحر الرائق شرح كنز الدقائق ومنحة الخالق، الفتح على غير إمامه في الصلاة، ج2، ص6



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Seite

6/8

(وينوي الفتح) ش: أي ينوي الفتح الفتح م: (على إمامه دون القراءة) ش: لأنه ممنوع من القراءة دون الفتح م: (هو الصحيح) ش: أي احتراز به عن قول بعض المشايخ: إنه ينوي بالفتح على إمامه التلاوة لنلا يكون مباشرا عملا ليس من الصلاة. وقال السرخسي: هذا سهو بل ينوي الفتح م: (لأنه) ش: أي لأن الفتح م: (مرخص فيه) ش: لإصلاح الصلاة. م: (وقراءته) ش: أي قراءة المقتدي م: (ممنوع عنها) ش: أي عن القراءة.

البنية شرح الهداية، حكم الفتح على الإمام، ج 2، ص 416

ولو فتح على غير إمامه تفسد إلا إذا عني به التلاوة دون التعليم. كذا في محيط السرخسي وتفسد صلاته بالفتح مرة ولا يشترط فيه التكرار وهو الأصح. هكذا في فتاوى قاضي خان وإن فتح غير المصلي فأخذ بفتحه تفسد. كذا في منية المصلي وإن فتح على إمامه لم تفسد ثم قيل: ينوي الفتح بالفتح على إمامه التلاوة والصحيح أن ينوي الفتح على إمامه دون القراءة.

الفتاوى الهندية، الفصل الأول فيما يفسدها، ج 1، ص 99

"على غير إمامه" سواء كان الغير في الصلاة أم لا هذا إذا قصد تعليمه لأنه يقع جوابا من غير ضرورة فكان من كلام الناس وإن أراد القراءة دون التعليم لا تفسد كما في مسكين وغيره وفتح المراهق كالبالغ وتفسد بأخذ الإمام ممن ليس معه ولو سمع المقتدي ممن ليس معه في الصلاة ففتحه على إمامه يجب أن تبطل صلاة الكل لأنه تلقين من خارج كذا في البحر قوله: "وفتحة على إمامه جائز" لما روي أنه صلى الله عليه وسلم قرأ في الصلاة سورة المؤمنين فترك كلمة فلما فرغ قال ألم يكن فيكم أبي قال بلى قال هلا فتحت علي قال ظننت أنها نسخت فقال صلى الله عليه وسلم: "لو نسخت لأعلمتكم" وقال: "إذا استطعمك الإمام فاطعمه" أي إذا استفتحك الإمام فافتح عليه والصحيح أنه ينوي الفتح دون التلاوة لأن الفتح مرخص فيه وقراءة المقتدي محظورة.

حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، باب ما يفسد الصلاة، ج 1، ص 334

قلت وبالله التوفيق:

الفتح في هذا الباب: هو في الحقيقة تعليم وإرشاد ومع ذلك لا يفسد الصلاة إلا إذا أراد به التعليم والفتح المحض {دون القراءة} على غير إمامه. أما إذا فتح على إمامه أو غير إمامه بقصد القراءة والتلاوة وتكميل الصلاة فإنه لا يضره {لا يفسد الصلاة} وإن وجد فيه معنى التعليم والإرشاد كما لا يخفى. ويدل عليه أيضا أن الإسماع مقصود بالجهر في الصلوات الجهرية فلا بأس بأن يسمع أولاده قراءته لكي يستأنسوا بالقرآن بشرط أن يقصد التلاوة والقراءة دون التعليم المحض. والله تعالى أعلم

(4)

ولأنه لا يمكن الإتيان بسنن الجماعة؛ بدلالة أنها لا تقف موقف الإمام، ولا تجهر بالتكبير والقراءة. وإذا لم يمكن استيفاء سننها لم يستحب فعلها. ولأنه لو استحبت لهن الجماعة كره تركها، كالرجال.

التجريد للقدوري، مسألة يكره للنساء أن يصلين جماعة، ج 2، ص 861

صرح في النوائل بأن نعمة المرأة عورة، وبني عليه أن تعلمها القرآن من المرأة أحب إلي من الأعمى، قال: لأن نعمة عورة، ولهذا قال - عليه الصلاة والسلام - «الشسيخ للرجال والتصفيق للنساء» فلا يخسن أن يسمعها الرجل انتهى كلامه.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Seite

7/8

وَعَلَى هَذَا لَوْ قِيلَ إِذَا جَهَرَتْ بِالْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ فَسَدَتْ كَانَتْ مُتَّجِهًا، وَإِذَا مَنَعَهَا - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - مِنَ التَّنْسِيحِ بِالصَّوْتِ لِإِعْلَامِ
الإمام بسنهوه إلى التَّنْصِيحِ.

فتح القدير، باب شروط الصلاة التي تتقدمها، ج1، ص260

وتكره جماعتهم ويقف الإمام وسطهم ولا تجهر في موضع الجهر ولا يستحب في حقها الأسفار بالفجر والتتابع ينفي الحصر.

حاشية الطحطاوي، فصل في بيان سنتها، ج1، ص259

قوله: "إن صوتها عورة" هو ما في النوازل وجرى عليه في المحيط والكافي حيث علا عدم جهرها بالتلبية بأن صوتها عورة قال
في الفتح وعلى هذا لو قيل إذا جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متجها لكن قال ابن أمير حاج الأشبه أنه ليس بعورة وإنما
يؤدي إلى الفتنة واعتمده في النهر أفاده السيد وظاهر هذا أن الخلاف في الجهر بالصوت فقط لا في تمطيته وتليينه وهو ينافي ما
قاله المصنف ونقله المقدسي عن أبي العباس القرطبي في كتابه في السماع ونصه ولا يظن من لا فطنة له أنا إذا قلنا صوت المرأة
عورة أنا نريد بذلك كلامها لأن ذلك ليس بصحيح فإننا نجيز الكلام من النساء الأجانب ومحاورتهن عند الحاجة إلى ذلك ولا نجيز لهن
رفع أصواتهن ولا تمطيتهن ولا تليينها وتقطيعها لما في ذلك من استمالة الرجال إليهن وتحريك الشهوات منهن ومن هذا لم يجز أن
تؤذن المرأة اه

حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح، فصل في متعلقات الشروط وفروعها، ج1، ص242

وفي الكافي: ولا تلي جهرًا لأن صوتها عورة، ومشي عليه في المحيط في باب الأذان بخ. قال في الفتح: وعلى هذا لو قيل إذا
جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متجها، ولهذا منعها - عليه الصلاة والسلام - من التَّنْسِيحِ بِالصَّوْتِ لِإِعْلَامِ الإمام بسنهوه إلى
التَّنْصِيحِ اه وأقره البرهان الحلبي في شرح المنية الكبير، وكذا في الإمداد؛ ثم نقل عن خط العلامة المقدسي: ذكر الإمام أبو العباس
القرطبي في كتابه في السماع: ولا يظن من لا فطنة عنده أنا إذا قلنا صوت المرأة عورة أنا نريد بذلك كلامها، لأن ذلك ليس بصحيح،
فإذا نجيز الكلام مع النساء للأجانب ومحاورتهن عند الحاجة إلى ذلك، ولا نجيز لهن رفع أصواتهن ولا تمطيتهن ولا تليينها وتقطيعها
لما في ذلك من استمالة الرجال إليهن وتحريك الشهوات منهن، ومن هذا لم يجز أن تؤذن المرأة. اه. قلت: ويشير إلى هذا تغيير
النوازل بالنغمة.

رد المحتار، مطلب في ستر العورة، ج1، ص406

أما المرأة فقد تقدم في مبحث "ستر العورة" أن صوتها ليس بعورة على المعتمد، وعلى هذا لا يكون بينها وبين الرجل فرق في
حكم الجهر بالقراءة في الصلاة، ولكن هذا مشروط بأن لا يكون في صوتها نغمة؛ أو لين، أو تمطيته يترتب عليه ثوران الشهوة عند
من يسمعها من الرجال فإن كان صوتها بهذه الحالة كان عورة؛ ويكون جهرها بالقراءة على هذا الوجه مفسداً للصلاة، ومن هنا
منعت من الأذان.

الفقه على مذهب الأربعة، حد الجهر والإسرار في الصلاة، ج1، ص159



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

Seite

8/8

Die Dār al-Iftā' Deutschland hat die Übersetzung dieser Fatwā dem Großmuftī vorgelegt, der diese kontrolliert und bestätigt hat.

Unterschrift des Großmuftī
Mufti Zubair Butt

Unterschrift des Verfassers
Nadar Umer Keim

Dār al-Iftā' DE - دار الإفتاء ألمانيا

Tichborne Road
Bradford BD5 8AU

Darul-iftaa@wissens-quelle.de
<https://wissens-quelle.de/home/fatwa/>

Link zur Fatwā: <https://wissens-quelle.de/gebete-laut-rezitieren>